



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أم البواقي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم العلوم المحاسبية و المالية السنة أولى ماستر تخصص محاسبة

محاضرات مقياس نظرية المحاسبة وفق البرنامج الوزاري

جامعة العربي بن مهيدي - أم
البواقي

إعداد الأستاذة/ أمينة بوفرّح

القياس والإفصاح المحاسبي

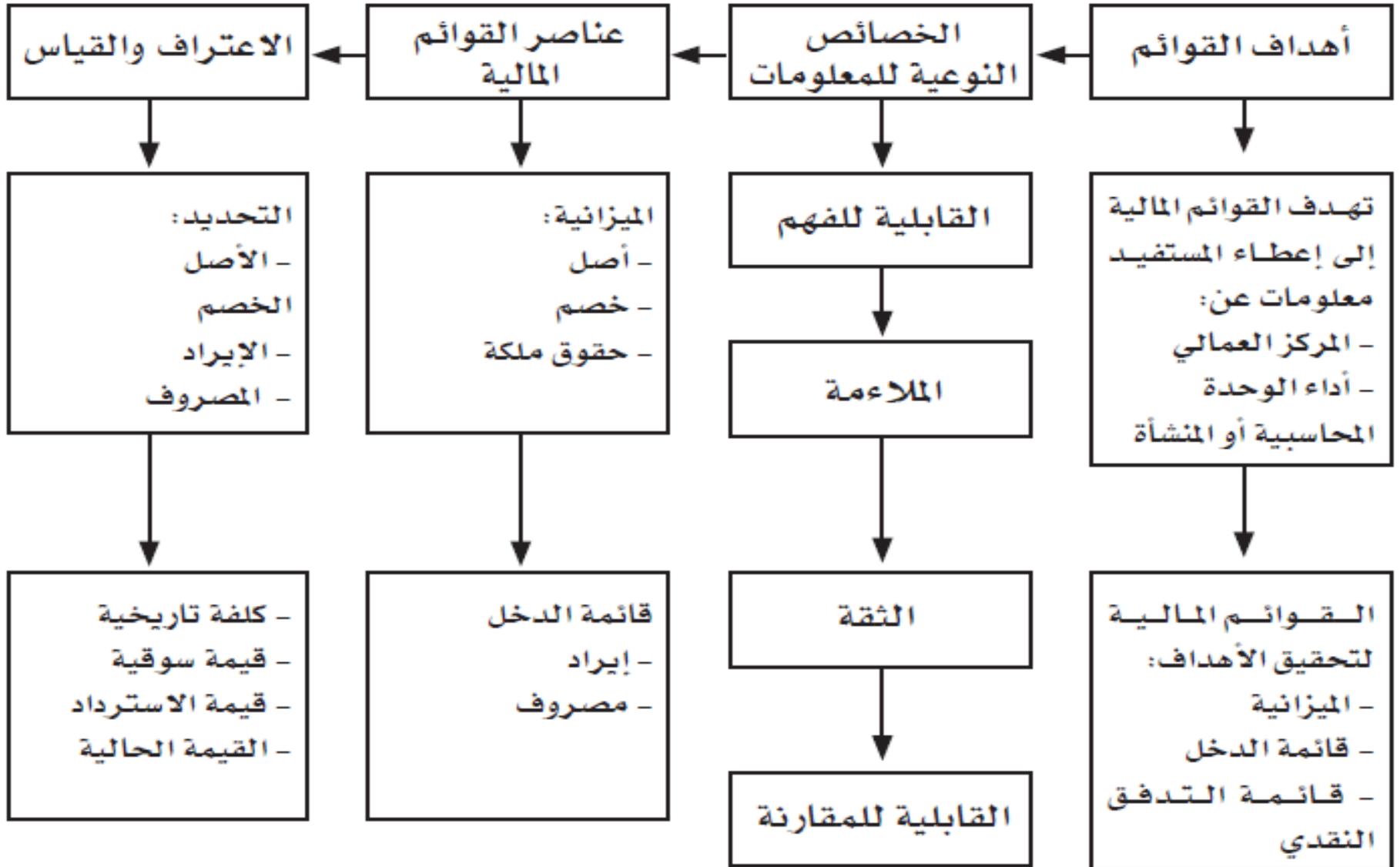
• القياس:

ترجمة الأحداث المالية إلى لغة رقمية يتم الاعتراف بها و عرضها في القوائم المالية، وقد حدد الإطار الخيارات المتاحة للقياس كالتكلفة التاريخية والسوقية وقيم التسوية والاسترداد والقيم الحالية، إلا أن التكلفة التاريخية هي الأكثر استخداما كأساس للقياس

• الإفصاح:

هو إجراء محاسبي لاعتبار عنصر معين جزءا من قائمة الدخل أو قائمة المركز المالي وتحقيق ذلك عندما ينطبق على ذلك العنصر التعريف المحدد في الإطار النظري و كذلك يرجح أن تحصل المؤسسة على منافع اقتصادية مستقبلية إضافية

مكونات الإطار الفكري الدولي



مفهوم القياس المحاسبي

• القياس المحاسبي أحد الوظائف الأساسية في المحاسبة، كما أن كثيراً من الدراسات المحاسبية تعتبر القياس أحد الفروض العلمية الأساسية للمحاسبة.

• التعريف العام للقياس هو مقابلة أو مطابقة أحد خصائص أو جوانب مجال معين بأحد جوانب أو خصائص مجال آخر، وتتم هذه المقابلة باستخدام الأرقام أو الدرجات أو الكميات، ويفضل أن تكون المقاييس كمية لما لها من أثر في زيادة دقة التعاريف ، وبالتالي فإن المكونات الرئيسية لعملية القياس هي :-

1. تحديد الخواص المطلوب قياسها، فعملية القياس بالنسبة للأصول مثلاً ليست موجهة نحو تحديد وزنها أو طولها أو مساحتها، إنما ما تحتويه هذه الأصول من خدمات متوقعة (قيمتها) .

2. تحديد وحدة القياس، ويشترط أن تكون وحدة القياس ثابتة ومتجانسة حتى تكون النتائج قابلة للتجميع والمقارنة، ومن المعروف أن وحدة القياس في المحاسبة هي النقد الذي يتم التعامل به .

3. أن المكون الأول لعملية القياس يمثل جانب النظري وهو الذي يختص بتحديد الخصائص والعلاقات، أما المكون الثاني فهو يمثل الجانب الفني لعملية القياس، ولا بد من توفر الجانبين حيث أن كل منهما يكمل الآخر، لأن النظرية دون قياس هو مجرد فكر نظري كما أن القياس غير المبني على النظرية يعتبر عملاً غير هادف .

أنواع نظم القياس :

1. نظام القياس الاسمي :-

• يستخدم في هذا النظام الأرقام للتدليل على الأسماء وللتمييز بين العناصر، كما في حالة ترقيم الحسابات، حيث نعطي مثلاً مفردات الأصول رقم (1)، ومفردات الخصوم رقم (2)، ومفردات الإيرادات رقم (3)، ومفردات المصروفات رقم (4)، ويظهر ذلك واضحاً في دليل الحسابات Chart of Account للوحدة المحاسبية .

• هذا النظام لا يوفر معلومات عن ترتيب العناصر والمسافات وليس له نقطة أصل حسابية، وبالتالي لا يمكن إجراء عمليات حسابية على ناتج هذا النظام سوى عدد الحالات التي تنتمي إليها كل مجموعة، أي تحديد أي الفئات التي يوجد بها أكبر عدد من العناصر.

2. نظام القياس الترتيبي :-

• يستخدم هذا النظام الرموز للتدليل على الأسماء والتمييز بين العناصر، ويشمل هذا النظام خاصية الترتيب الطبيعي للعناصر إذا توافرت بيانات عن القيم الأكبر والقيم الأقل مثل:

أ > ب > ج أو 10 > 12 > 20 وهكذا

• في مجال المحاسبة يمكن استخدام النظام لدى تبويب عناصر الميزانية (الأصول) مثلاً حسب درجة سيوله كل أصل بالنسبة للأصول الأخرى .

3. نظام القياس الفتري :

- يستخدم هذا النظام للتدليل على الفروق بين العناصر المختلفة بدءًا من نقطة الصفر، وفي مجال المحاسبة يمكن استخدام القياس الفتري للتعبير عن سلوك التكاليف شبه المتغيرة .

4. نظام القياس النسبي :-

- يستخدم هذا النظام للتدليل على النسب بين قيم العناصر المختلفة، وفي مجال المحاسبة يمكن استخدام هذا النظام من خلال القياس العيني أو القياس المالي للعناصر، ويتم هذا القياس فعليًا ويتم استخدامها لأغراض تنبؤية ، فمثلا تحديد قيمة المخزون السلعي في تاريخ الميزانية يعتبر قياسًا فعليًا، أما تحديد دخل الفترة المحاسبية فيمكن استخدامه كأساس للتنبؤ بمقدار التوزيعات المتوقعة خلال الفترة المالية .

متطلبات نظم القياس المحاسبي :

1. يجب الابتعاد قدر الإمكان عن عنصر الاجتهاد والتقدير الشخصي، غير أن تطبيق هذا الأمر في مجال المحاسبة قد يكون مستحيلاً بسبب وجود بعض العمليات التي تخضع للاجتهاد كتقديرات المخصصات وغيرها .

2. يجب توافر دليل إثبات يمكن التحقق منه، مثل قياس إيرادات الفترة المحاسبية عند إثبات عملية البيع أو عند إثبات عملية الإنتاج، ولكن يلاحظ أن القدرة على التحقق من وجود دليل الإثبات لا يقطع بصحة طريقة القياس ولا صحة النتائج .

3. يجب أن يكون نظام القياس قابل للتكرار، أي يتم استخدام نفس قواعد وأسلوب القياس وفي هذه الحالة إذا ما قام شخص أو أكثر مؤهلين تأهيلاً علمياً ومهنيًا بعملية القياس بصورة مستقلة فإنهما يصلان إلى نفس النتائج .

4. يجب أن يكون نظام القياس يحقق نتائج متساوية من حيث القيمة، وفي هذه الحالة يكون تشتت القيم التي يتم الحصول عليها من قبل أكثر من شخص أقل درجة ممكنة . وترتيباً على ما سبق فإن درجة الاعتماد على مقياس دون آخر يجب أن يتوفر فيهما خاصية القابلية للتحقق من القياس وخاصية عدم التحيز .

وحيث أن القياس المحاسبي يعتمد على القياس المالي من خلال وحدة النقد التي يجري التعامل بها فلا بد في هذه الحالة من الاعتماد على مجموعتين من الفروض لأغراض التقديرات المحاسبية تتعلق بالكميات وأخرى تتعلق بالأسعار .

ومن الأمثلة على التقديرات المحاسبية :-

- المدينون وأوراق القبض لأغراض تقدير الديون المشكوك فيها .
- المخزون السلعي لأغراض تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل ومن ثم تقدير نسبة الربح العادي .
- الأصول الثابتة لأغراض تقدير العمر الإنتاجي وقيمة الخردة وتقدير توزيع القيمة على الفترات المختلفة .
- الموارد الطبيعية حيث يقدر الاحتياطي من المورد الطبيعي لغرض تقدير معدل النفاذ .
- الأصول غير الملموسة حيث تقدر الفترة التي تستفيد من وجودها .

- العقود في أعمال المقاولات حيث يتم تقدير درجة الاكتمال بالنسبة للأعمال تحت التشغيل.
- التكاليف غير مباشرة حيث يقدر نصيب وحدة المنتج النهائي منها .
- التكاليف النمطية أو المعيارية حيث يقدر مستوى الكفاية ومستوى الأسعار بتحديد هذه التكلفة مقدماً .

مشكلات القياس للتقديرات المحاسبية :-

- تعتمد التقديرات على إجراءات قياس غير مؤكدة حيث تفتقر للدقة المطلقة .

- تعتبر عملية القياس عملية معقدة ومتشابكة وغالبًا ما تكون عرضة لحدوث أخطاء .

❖ وسائل التغلب على مشكلات القياس :-

- الاهتمام والاعتماد على الأساليب الإحصائية لتحديد درجة الخطأ في التقدير .

• استخدام سياسة الحيطة والحذر للتغلب على ظاهرة عدم التأكد في القياس المحاسبي : وهي سياسة لا زال الفكر المحاسبي ينظر إليها على اعتبار أنها من أهم المبادئ المحاسبية، وطبقًا لذلك يقوم المحاسب بإتباع القواعد التالية :-

- تأجيل الاعتراف بالإيرادات والمكاسب بقدر الإمكان .
- تعجيل الاعتراف بالمصروفات والخسائر بقدر الإمكان .
- اختيار أقل القيم الممكنة للأصول والإيرادات والمكاسب .
- اختيار أعلى القيم الممكنة للخصوم والمصروفات والخسائر .